



فرائن للعلوم الاقتصادية والإدارية  
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND  
ADMINISTRATIVE SCIENCES  
ISSN: 2960-1363 (Print)  
ISSN: 3007-9020 (Online)



## Analysis and Measurement of the Impact of Oil Price Fluctuations on Budget Vulnerability in Iraq (2005-2023) (With Special Reference to the 2023-2024-2025 Triannual Budget)

Dr. Ahmed Hamed Jumaa Hadhal<sup>1</sup>, Dr. Qays Anis Jaheel Al-Aqabi<sup>2</sup>,

<sup>1</sup> Al-Mustansiriya University College of Administration and Economics;

<sup>2</sup> Ministry of Oil State Oil Marketing Company (SOMO);

[drahmedmms29@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:drahmedmms29@uomustansiriyah.edu.iq)

[abbasanes2008@gmail.com](mailto:abbasanes2008@gmail.com)

**Abstract:** The study aims to shed light on the role of oil in exacerbate the fragility of the Iraqi economy in general and the public budget in particular. The fragility will be analyzed through the impact of oil price fluctuations on the components of the public budget and the per capita GDP. The study also analyzes the risk to financial sustainability in addition to the indicators of fiscal solvency and domestic debt and examines the status of the annual public budget. Furthermore, it utilizes a descriptive analytical method for data on the Iraqi economy and public finance, as well as the quantitative approach represented by econometric techniques to measure fragility indicators through stationary tests and simple linear regression analysis for five econometric models over the study period, which spans quarterly data spanning from 2005 to 2023, adopted from the Ministry of Finance, Planning, the Central Bank, and international financial institutions. The study concluded that heavy reliance on oil has deepened fragilities by distortions the structure of public expenditures on one hand and public revenues on the other, exacerbating the budget deficit and weakening the achievements of financial sustainability through fiscal policy., exacerbating the budget deficit and weakening the achievement of financial sustainability through fiscal policy. The results also indicate that There is a significant positive relationship between oil prices and per capita GDP, government investments, and a weak positive relationship with non-oil revenues. Additionally, there is a weak inversely proportional relationship between oil prices and public debt, and the budget deficit.

**Keywords:** Oil Prices - Budget Vulnerability - Financial Sustainability

DOI: [10.69938/Keas.2401026](https://doi.org/10.69938/Keas.2401026)

تحليل وقياس إثر تقلبات أسعار النفط على هشاشة الموازنة العامة في العراق  
للمدة 2005-2023

(مع إشارة خاصة للموازنة الثلاثية 2023-2024-2025)

م. د. أحمد حامد جمعة هذال<sup>1</sup>، د. قيس أنيس جليل العقابي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد/ بغداد / العراق

<sup>2</sup> وزارة النفط/ شركة تسويق النفط (سومو)/ بغداد / العراق

[drahmedmms29@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:drahmedmms29@uomustansiriyah.edu.iq)

[abbasanes2008@gmail.com](mailto:abbasanes2008@gmail.com)

**المستخلص.** تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على دور النفط في تعميق الهشاشة في الاقتصاد العراقي عموماً والموازنة العامة خصوصاً، إذ تم تحليل الهشاشة من خلال تأثير تقلبات اسعار النفط على مكونات الموازنة العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن تحليل خطر الاستدامة المالية بالإضافة الى مؤشرات ملاءة السياسة المالية والدين الحكومي الداخلي وتحليل واقع الموازنة العامة الثلاثية، بالإضافة الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيانات الاقتصاد العراقي والمالية العامة فضلاً عن الاسلوب الكمي المتمثل بأدوات الاقتصاد القياسي لقياس مؤشرات الهشاشة من خلال اختبارات السكون وتحليل الانحدار الخطي البسيط لخمسة نماذج من الاقتصاد القياسي عبر بيانات مدة الدراسة بشكل ربعي والتي امتدت من العام 2005 الى العام 2023 تم اعتمادها من وزارة المالية والتخطيط والبنك المركزي والمؤسسات المالية الدولية. وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أن الاعتماد على النفط بنسبة كبيرة ادى الى تعميق جانب الهشاشة من خلال اختلال هيكل النفقات العامة من جهة والإيرادات العامة من جهة أخرى مما فاقم من عجز الموازنة وضعف من اداء السياسة المالية على تحقيق الاستدامة المالية، وكذلك بينت نتائج هذه الدراسة ان هناك تأثير معنوي وعلاقة طردية بين اسعار النفط ونصيب الفرد من الناتج والاستثمارات الحكومية وعلاقة طردية ضعيفة مع الإيرادات غير النفطية، كما بينت ان هناك علاقة عكسية ضعيفة بين اسعار النفط والدين الحكومي وعجز الموازنة العامة.

**الكلمات المفتاحية:** اسعار النفط - هشاشة الموازنة العامة - الاستدامة المالية .

Corresponding Author: E-mail: [drahmedmms29@uomustansirivah.edu.iq](mailto:drahmedmms29@uomustansirivah.edu.iq)

## 1. المقدمة:

يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد المفرط على القطاع النفطي فضلاً عن تضخم الانفاق الجاري الموجه نحو الاستهلاك الموجه نحو الخارج الامر الذي عمق هشاشة الموازنة العامة التي لا زالت تعتمد على البنود في الانفاق العام والإيرادات العامة فالاقتصاد الريعي في العراق اصبح عرضة للصدمات النفطية بسبب تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية الامر الذي انعكس بشكل كبير على استمرارية العجز في الموازنة العامة وارتفاع حجم الدين العام وانخفاض مؤشرات الاستدامة المالية التي تعتمد على قيود الموازنة الصلبة والحيز المالي الذي يضمن انخفاض مستويات الهشاشة المالية. تحاول هذه الدراسة استعراض مدى قدرة العراق على مواصلة الصمود المالي في ظل وجود الهشاشة تحت ظل الحيز المالي الغير مستقر بسبب تقلبات أسعار النفط وانخفاض مستوى الاستثمار الحقيقي والإيرادات غير النفطية. إذ ان اقل من (20%) من ارتفاع اسعار النفط يوجه الى الاستثمار، وأن (80%) من الارتفاع يذهب نحو الانفاق الجاري، كما لا تشكل الإيرادات غير النفطية التي تُعد من اهم المتبئات الديناميكية للسياسة المالية فقط اكدت على علاقتها الضعيفة بأسعار النفط بسبب ضعف اداء الجهاز الضريبي وارتفاع مستويات الفساد. فهذا النوع من الإيرادات من الممكن ان يقلل أثر تقلبات اسعار النفط لان الإيرادات غير النفطية وخصوصاً الإيرادات الضريبية هي الأكثر استقراراً والتي لا تتأثر مثل اسعار النفط وانعكاساتها وان تحليل الاستدامة طويل الامد يعتمد على المؤشرات المستقرة والإيرادات غير النفطية تعتبر من المؤشرات المستقرة التي ينبغي تنميتها. تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة اجزاء رئيسية، تناول الجزء الاول المراجعة النظرية للدراسة، اما الجزء الثاني فقد تناول واقع الاقتصاد العراقي وتأثير الهشاشة المالية، اما الجزء الثالث فقد تناول قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الهشاشة المالية في العراق.

## 1-1 مشكلة الدراسة:

تنطلق إشكالية هذه الدراسة من الأسئلة التالية:

1. هل استطاعت الحكومة عبر برامجها الاقتصادية اصلاح واقع الموازنة العامة؟
2. كيف اثرت أسعار النفط على اختلال الموازنة العامة وعمقت الريعية المالية؟
3. هل ان الدين الحكومي عمق الهشاشة المالية بسبب ارتفاع العجز نتيجة تقلبات أسعار النفط؟
4. كيف تستطيع الحكومة ان تحدث تغييرات هيكلية وبنوية في ظل ارتفاع مستويات الهشاشة وتضخم حجم الانفاق الجاري وانخفاض الإيرادات غير النفطية وارتفاع مستويات الفساد.

## 1-2 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: توجد علاقة طردية بين الاعتماد على النفط بنسبة كبيرة ومستويات هشاشة الموازنة العامة، إذ كلما ارتفع الاعتماد على النفط معبراً عنه بأسعار النفط أدى الى ارتفاع الهشاشة الاقتصادية والمالية معبراً عنها بالمؤشرات المالية والاقتصادية.

## 1-3 أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من كونها ستشخص وبشكل دقيق العلاقة بين ريعية الاقتصاد وهشاشة الموازنة ولهذا الامر أهمية بالغة في وضع الحلول لديومومة السياسة المالية والتحول نحو اقتصاد يقلل الاعتماد على القطاع النفطي ويقترّب من القطاعات المنتجة بصلاية الموقف المالي الذي يصبح مصداً مالياً يواجه الهشاشة.

## 1-4 هدف الدراسة

- 1- بيان الاسباب الحقيقية للهشاشة التي تعاني منها الموازنة العامة.
- 2- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية واستعراض العلاقة بين الشفافية والفساد والهشاشة.
- 3- قدرة المالية العامة على الاستمرار والديمومة في ظل رؤية البرنامج الحكومي للموازنة الثلاثية.

### 1-5 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لظواهر المشكلة الاقتصادية في العراق وكذلك بالاستعانة بالأسلوب الكمي المتمثل بأدوات الاقتصاد القياسي عن طريق اختبار سكون السلاسل الزمنية وتطبيق منهجية الانحدار الخطي البسيط لكل مؤشر يتأثر بأسعار النفط والمحدد ضمن منطقتي النظرية الاقتصادية.

### 1-6 الحدود المكانية والزمانية:

تمثلت الحدود المكانية الدراسة بالاقتصاد العراقي.

اما الحدود الزمانية فقد تم استخدام بيانات ربعية لمدة الدراسة التي امتدت من العام 2005 الى العام 2023.

### 1-7 العينة والحصول على البيانات:

1. وزارة المالية العراقية، دوائر الموازنة والمحاسبة والدين العام.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
3. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
4. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
5. مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP).

### المطلب الاول: المراجعة النظرية للهشاشة

#### أولاً: مفهوم الهشاشة

انطلق مفهوم الدول الهشة من الولايات المتحدة الامريكية عبر منظمة صندوق السلام للدول الهشة في العام \* وانعكس تأثير هذا المفهوم على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالقدرة المالية للدولة مرتبطة بما تمتلكه من وسائل قوة في المجال السياسي والتكنولوجي والبنى التحتية (ضخامة رأس المال الاجتماعي) وبالتالي قوة القرار السياسي والسيادة التي تمكنها من فرض أنظمتها الاقتصادية وسيادة المنتج المحلي في مواجهة التحولات المتسارعة في التجارة العالمية التي من شأنها ان ترفد الاقتصاد المحلي بكميات مرتفعة من السلع والخدمات الامر الذي يفرض الى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم القيمة المضافة والإيرادات الحكومية فالهشاشة من شأنها أن توجه صدمات مدمرة للاقتصاد والقدرة المالية مما يعيق المالية العامة من تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد، فضعف قدرة الدولة على الانتاجية وتنوع الهيكل الاقتصادي والمالي وتخلف الاجهزة الضريبية هو سمة أساسية لمفهوم الدولة الهشة وينظر له من عدة أبعاد مثل (ضعف قدرة الدولة في الاستثمار، ضعف القطاع الخاص في المساهمة في زيادة الإيرادات، عدم وجود استقرار سياسي مما يعرض الدولة الى الصدمات الخارجية، انخفاض مستوى الثقة المتبادلة في المجتمع، وهذا كله أدى الى الوقوع بما يسمى بفخ الهشاشة ويمثل مزيج من التخلف وعدم الاستقرار السياسي أو الصراع<sup>1</sup>. وأن ضعف القطاع الخاص والإنتاجية المحلية، وهو أحد أعراض هشاشة الدولة، ويخلق عقبة أمام بناء اقتصاد متنوع ومنتج، إذ يمكن تنويع الاقتصاد على تحصيل الضرائب وزيادة الإيرادات غير النفطية، لا سيما مع زيادة معدلات التشغيل في القطاع الخاص، هذا يقود الى الكفاءة في قدرة الدولة المالية على تنشيط النظام الضريبي<sup>2</sup>.

### الجدول (1): مؤشرات الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية

ت	مؤشرات الاقتصاد الكلي	مؤشرات الهشاشة المالية	المؤشرات الاجتماعية
1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الحكومي	معدل الوصول الى المياه الصالحة
2	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	عجز الموازنة العامة	معدل العمر المتوقع عند الولادة
3	التضخم الاقتصادي	الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج	معدل الالتحاق بالدراسة
4	الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج	الدين الحكومي كنسبة من الناتج	معدل التسرب الدراسي
5	الانكشاف الاقتصادي	مؤشر الاستدامة المالية مع النفط	معدل الفقر كنسبة من السكان
6	مدرجات الفساد والشفافية	مؤشر الاستدامة المالية بدون النفط	الانفاق التعليمي والصحي

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:

*Building resilience in sub-Saharan Africa's fragile states.* .Gelbard, Mr Enrique, et al  
International Monetary Fund, 2015.P30.

#### ثانياً: انعكاس مؤشرات الفساد والشفافية على الهشاشة

تعتبر إصلاحات الإدارة المالية العامة (بما في ذلك إدارة الإيرادات في البلدان الغنية بالموارد النفطية) أمراً بالغ الأهمية لأنها يمكن أن تبني شرعية الدولة من خلال زيادة الشفافية والمساءلة والكفاءة كما أن تسلسل الإصلاحات في إدارة المالية العامة يعتمد على

\* مؤشر صندوق السلام للدول الهشة يضم أكثر من 160 منظمة تعمل في 181 دولة لمنع الصراعات والحد من العنف وتحسين الحياة وبناء السلام المستدام للمزيد أكثر حول هذا المفهوم التفضل بالاطلاع على Fragile States Index Annual Report, www.fragilestatesindex.org/wp-content/uploads

<sup>1</sup> Gelbard, Mr Enrique, et al. Building resilience in sub-Saharan Africa's fragile states. International Monetary Fund, 2015.p17

<sup>2</sup> Besley, T., & Mueller, H. (2021). Fiscal capacity and state fragility. Macroeconomic policy in fragile states, p19.

الظروف المحددة للبلاد وأن هذه الإصلاحات يجب أن تظل متماشية مع قدرة هذه الدول، وتتمثل الأهداف الرئيسية عادةً في (1) تحسين تنفيذ الموازنة من أجل ترسيخ المصداقية في الموازنة وتنفيذ برامج التطوير فعلياً؛ (2) تعزيز الشفافية والمساءلة، خاصة من خلال النشر المنتظم لبيانات الإيرادات والنفقات المالية، بما في ذلك على المستوى المحلي حيث يتم تقديم الخدمات؛ (3) تعزيز الإدارة المالية في الوزارات المعنية والحكومات.<sup>3</sup>

ويعتمد المسح على معيار درجات تحقيق شفافية الموازنة وصولاً إلى (100) درجة وتعني أن الشفافية في الموازنة عالية جداً، في حين أن الدرجة المقبولة كدرجة معيارية هي (81) درجة أو أكثر، وأقل من ذلك تعبر عن البلدان التي لا تصدر وثائق الموازنة الرئيسية أو لا تكشف عن معلومات أساسية في وثائقها، وكمتوسط تكون أعلى من (60) درجة كافية وأقل من ذلك تكون معايير الشفافية منخفضة بالاعتماد على عدد من المؤشرات السياسية والاقتصادية.<sup>4</sup>

ويقاس مستوى الفساد في الدول على أساس مؤشر من 100 درجة أعلاها الأفضل، وأصغرها الأسوأ، ويوضح مؤشر مدركات الفساد، أن الفساد ينتشر في البلدان التي تتدفق فيها الأموال الضخمة بحرية في الحملات الانتخابية، وحيث تستمع الحكومات فقط إلى أصوات المتنفذين أو الأفراد الذين يحظون باتصال جيد بها، وبالتالي فهناك علاقة طردية بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الهشاشة، فكلما انخفض مؤشر مدركات الفساد انخفض معه مؤشر الهشاشة الاقتصادية.

### المطلب الثاني: واقع الاقتصاد العراقي وتأثير الهشاشة المالية أولاً: تحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية الهشة:

يرتكز الاقتصاد العراقي على القوة النفطية، إذ تعد صادرات العراق مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة مما يضع الاقتصاد العراقي تحت تحديات منها محدودية استغلال الفرص الصناعية والتحويلية والعالمية وتدني مستوى الاستثمارات وارتفاع البطالة وتراكم الديون العامة مما يؤدي إلى تحميل الدولة أعباء مالية كبيرة وبالتالي يؤثر على السياسات الاقتصادية والتنمية فضلاً عن ان النقص في البنى التحتية الاقتصادية رفع من هشاشة الاقتصاد العراقي.<sup>6</sup> وعلى الرغم من الثروات التي يمتلكها الاقتصاد العراقي من الموارد المادية والبشرية والطبيعية إلا ان معدلات النمو الاقتصادي غير النفطية لاتزال تشكل جزءاً ضئيلاً جداً من الناتج المحلي الإجمالي ولم تصل في احسن الأحوال إلى (10%) إذا تم استبعاد بقية القطاعات المعتمدة اصلاً على القطاع النفطي مثل قطاع الخدمات والقطاع التوزيعي، وتظهر أن اعتماد العراق على الموارد أحادية الجانب (النفط) وأصيب بما يعرف بالمرض الهولندي، وهناك عوامل ساعدت على تغذية هذه المشكلة ومن بينها هشاشة الاقتصاد والمالية العامة في مرونتها الضعيفة للاستجابة للصدمات الخارجية او الداخلية عن طريق الموارد غير النفطية لان تحليل الاستدامة يقتضي وجود موارد مالية مستقرة، فالاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد انعكس بواقع الهشاشة واصبح الاقتصاد عرضة لعدم الاستقرار ايضاً إذ بلغ نصيب الفرد الذي يعتمد بنسبة كبيرة على القطاع النفطي ضمن الناتج المحلي الاجمالي بنحو (5,048) مليون دينار سنوياً الا ان هذا النصيب يتقلب بتقلبات اسعار النفط فضلاً عن انه مؤشر غير دقيق نظراً لعدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي وهذا ما تؤكد نسبة الفقر التي بلغت اكثر من (22%) كما أن مؤشرات الاقتصاد الكلي في تراجع طول مدة الدراسة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ معدل البطالة لغاية (2023) اكثر من (14%) واجمالي التكوين الرأسمالي (42%) ومعدل التضخم (6%) اما اذا اضفنا فارق السعر الموازي والرسمي سيرتفع هذا المعدل الى اكثر من (20%) لكثير من السلع المستوردة الغير داخلة ضمن منصة الاعتمادات الخارجية لدى البنك المركزي بسبب الطلب المرتفع على الدولار محلياً سواء كان دوافعه لتسديد الفواتير السوداء او التهريب او لشراء سلع وخدمات غير حقيقية، كما ان المناخ الاقتصادي غير الملائم ضعف من تدفق الاستثمار الاجنبي غير المباشر إذ بلغت نسبته ضمن الناتج المحلي الاجمالي نحو (1,7%) وأن ضعف الاقتصاد في الانتاجية فضلاً عن انخفاض حجم الصادرات غير النفطية التي تشكل (1%) من الاجمالي انعكس على مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي بلغت نسبته (62%).

ويلاحظ من الجدول (2) ارتفاع مستوى الهشاشة في اغلب مؤشرات الاقتصاد العراقي، فالناتج المحلي الاجمالي المستمد قوته من القطاع النفطي بلغ (274) مليار دولار اي ما يعادل (384) ترليون دينار وأحد اسباب انخفاضه من الناحية المحاسبية هو تغيير سعر الصرف الرسمي من قبل الحكومة وأخر تغيير كان باتجاه التخفيض في العام (2023) من (1450) إلى (1320). ويشكل القطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي بحدود (65%) وهذا مؤشر هشاشة خطير على باقي القطاعات الاقتصادية التي تبلغ نسبتها ضمن هذا الناتج (35%) وهي ايضاً تعتمد على القطاع النفطي في دورتها الاقتصادية فلو لا وجود القطاع النفطي لانخفض الدخل القومي بنسبة أكبر مما هو عليه الان بسبب اثار المرض الهولندي الذي اصاب معظم القطاعات الاقتصادية في العراق، فضلاً عن تعميق هشاشة الموازنة العامة.

ويلاحظ من الجدول ان اعلى قيمة للموازنة العامة خلال مدة الدراسة هي في العام (2023) وبالرغم من عدم تطابق الموازنة المخططة والبالغة (199) ترليون مع الموازنة الفعلية والبالغة (118) ترليون دينار فالموازنة عبارة عن ارقام مخططة ولم يتطابق ابداً المخطط مع الفعلي بسبب سوء ادارة المالية العامة، إذ بلغ العجز الفعلي (7) ترليون دينار في عام (2023)، وقد العجز المخطط (64) ترليون في عام (2023) ونسبة انحراف العجز المخطط عن الفعلي بلغت أكثر من (63%) كما أن موازنة (2024) ستكون

<sup>3</sup> Gelbard, Mr Enrique, p17.

<sup>4</sup> Open Budget Survey, 7th edition, 2019, p.21.

<sup>5</sup> CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, 2019, p2.

<sup>6</sup> البنك المركزي العراقي, الخطة الاستراتيجية الثالثة 2024-2026, ص5.



مشابهة من حيث نسب الانجاز لموازنة 2023 لأنها أقرت بوقت متأخر ولا تستطيع الوزارات والمحافظات ان تسبق فترات التأخير البالغة (5) أشهر من سنة (2024) في انجاز المشاريع سوى فارق النفقات الجارية التي تنمو بإثر رجعي وهذا اثر على بقية مشاريع الموازنة مما ينعكس على الاستثمارات الحقيقية التي تقلل من هشاشة الاقتصاد الحقيقي، كما ان اثار هذه الهشاشة انتقلت الى خطورة الانفاق الجاري الذي شكل من الموازنة العامة ما نسبته (76%) اما الإيرادات النفطية فقد بلغت اعلى نسبة (93%) بالرغم من رؤية المنهاج الوزاري الذي اكد على تحقيق الاستدامة المالية والتحول نحو موازنة البرامج والاداء وتقليل حجم الانفاق الجاري ورفع نسبة الانفاق الاستثماري فضلاً عن رفع نسبة الإيرادات غير النفطية والتي بلغت في موازنة 2020 بنحو (13%) وسبب ذلك الجمود في النظام الضريبي فضلاً عن التهرب منه وارتفاع مؤشرات الفساد في الاقتصاد العراقي فقد بلغ ترتيب العراق (168) وبمؤشر (18) من بين الدول وهذا ما يدعو الى المزيد من الاصلاحات الحقيقية التي لا تستثني اياً من القطاعات الاقتصادية.

## الجدول (2) نظرة عامة على مؤشرات الاقتصاد العراقي 2023

مؤشرات الاقتصاد الكلي	قيمة المؤشر	المؤشرات المالية (فعلي)	قيمة المؤشر (ترليون)
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	264	الانفاق العام فعلي	142
معدل نمو الناتج %	2.8	الانفاق الجاري فعلي	108
نصيب الفرد من الناتج (دولار)	5048	الانفاق الاستثماري	24.192
اجمالي تكوين رأس المال (ترليون)	42	تعويضات الموظفين	47.216
اجمالي التكوين من الناتج %	19	المستلزمات الخدمية	1.899
الاستهلاك النهائي %	22%	المستلزمات السلعية	11.630
نمو انفاق الاسر المحلية %	3	صيانة الموجودات	582.501
معدل البطالة %	14.2	المنح والوفوائد والمصرفيات الاخرى	20.369
معدل التضخم	6%	الرعاية الاجتماعية	24.988
الاستثمار الاجنبي المباشر %	1.7	خدمة الدين العام	9.66
الانكشاف الاقتصادي	62%	الإيرادات العامة	135.681
حجم السكان (مليون نسمة)	41.175	الإيرادات النفطية	125.882
معدل النمو السكاني %	2.4	الإيرادات غير النفطية	9.799
مؤشر مدركات الفساد	18	العجز الفعلي	7

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك الدولي البيانات المفتوحة، وزارة المالية دائرة المحاسبة، البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والابحاث، 2023.

### ثانياً: دور موازنة البنود في تعميق الهشاشة

لا زالت رؤية موازنة البنود هي المتبعة خلال مدة الدراسة وحتى منهاج الحكومة الجديد للموازنة الثلاثية (2023-2024-2025) لا تزال الرؤية بعيدة عن الاصلاح الحقيقي للهشاشة من خلال توجيه النفقات العامة نحو قطاعات انتاجية توفر فرص العمل، وتحقق القيم المضافة ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وأن لا تتضمن ارتفاعاً بحجم القروض العامة والتي تتحول عبء على المجتمع من خلال ارتفاع الدين العام، نظراً لخصوصية الاقتصاد الريعي.

كما أن أحد أخطر مواد الموازنة العامة الثلاثية هي المادة ثانياً/ العجز/ الفقرة (2 - ب) وتنص على اصدار سندات وحوالات خزينة للمصارف الحكومية وتخضم لدى البنك المركزي في موعد استحقاقها والبالغة (23.504) ترليون دينار، فالخضم يعني بحوالات المصارف لصالح المالية تخضم لدى البنك المركزي بسعر خصم يحدده وليس لوزارة المالية لأنها صاحبة الحوالة التي مولت بها العجز السابق، أي تخضم قبل او عند استحقاقها بسعر متفق عليه بين الاطراف الثلاثة، وقد يكون دين عليها للمصارف يتم اضافته للعجز ويخضم ويسدد فيما بعد الا انه في الحقيقة سيكون دين لصالح البنك المركزي بسبب تراخي وزارة المالية في تسديده لهشاشة محفظة الدين الحكومي والهيمنة المالية - النفطية التي اثرت على ادوات البنك المركزي، وهذا يعد اصدار نقدي جديد، وهو ما يعني ارتفاع مستوى التضخم ويعني أيضاً انخفاض مستوى الاحتياطي الذي بلغ (112) مليار دولار، وإذا بقيت هذه المادة مستمرة لغاية العام (2025) يعني ذلك ان وزارة المالية ستتراكم عليها المديونية لصالح البنك المركزي العراقي بمقدار (69) ترليون دينار جديدة تُضاف الى الدين القديم عليها البالغ (44) ترليون دينار حسب الموازنة العامة المخططة.

كذلك لا تتضمن رؤية المنهاج الحكومي في الموازنة الثلاثية سقف للدين العام بحدود الـ (40%) من الناتج المحلي الإجمالي والعجز الحكومي بما لا يتجاوز (5%) من الناتج المحلي الإجمالي كما حدده المادة (6 - رابعاً) من قانون الادارة المالية لسنة 2019، حتى لا يكون ذلك عبئاً على الأجيال القادمة بما يحقق عملية التنمية المستدامة، فقد بلغت نسبة استدامة الدين الحكومي (القدرة على تحمل الديون) (46%) ونسبة استدامة العجز الحكومي (20%) وهذا ما يخالف قانون الادارة المالية والذي ينص على أن لا يتجاوز العجز (5%) من GDP. كما أن تأخر تقديم الموازنة كان له الاثر البالغ في عدم تطابق الموازنة المخططة مع الموازنة الفعلية بالرغم

من تأكيد قانون الادارة المالية على أن تقوم وزارة المالية بتقديم الموازنة العامة الى مجلس النواب قبل منتصف تشرين الاول من كل سنة، كما جاء في (الفصل الثالث / المادة 11) من قانون الادارة المالية<sup>7</sup>.

**ثالثاً: تأثير النخب وتدني الشفافية على الهشاشة:**

يعد الخلاف بين النخب السياسية والعلاقة بين الدولة والمجتمع والتماسك الاجتماعي عناصر ضرورية لفهم الاقتصاد السياسي في العراق فالصرع والتنافس على السلطة والموارد الاقتصادية والتدخل الخارجي وتحول العراق الى ساحة لتنافس جيوسياسي انعكس على سوء تقديم الخدمات وارتفاع مستويات الفساد وتدني مؤشرات الموازنة العامة بالإضافة الى ذلك فإن التقلبات في أسعار النفط الدولية والاعتماد عليه بشكل أساسي اعتبر سمة أساسية ومحرك قوي يغذي عامل الهشاشة في العراق وقد عزز الخلافات على جميع المستويات مما أدى الى تأجيج التنافس بين النخب وتقويض مساندة الدولة امام المجتمع<sup>8</sup>.

كما جاء تأكيد القوانين العراقية على مبادئ الشفافية في الموازنة العامة إذ أكد قانون الادارة المالية لسنة (2019) في الفصل العاشر من المادة (50- اولا وثانياً) على مبدأ الشفافية الذي يستلزم أن تنشر معلومات الموازنة وفق المعايير المقبولة دولياً وأن تكون متاحة علناً للجمهور إذ نص القانون على أن تنشر وزارة المالية تفاصيل البيانات المالية في المواقع الالكترونية الحكومية وخلاصة النشاطات من قبل مجلس الوزراء ووثيقة السياسة المالية المقترحة والتقديرات المفصلة للموازنة والتقارير الشهرية المفصلة والموازنة التي أقرت من قبل مجلس النواب فضلاً عن عدد من التقارير الشهرية وحسابات التسوية وموازنة المواطن، وهذا ما معمول به دولياً كما في تقارير مسح الموازنة المفتوحة لمؤسسة شراكة الموازنة المفتوحة (IBP) إذ احتل العراق المرتبة المتدنية في هذا المؤشر (112) من (120) دولة مشاركة، وكانت درجة العراق هي (3) في مؤشر الموازنة المفتوحة لأغلب سنوات الموازنة العامة ضمن مدة الدراسة. واصل مؤشر الفساد مستويات مرتفعة طويلة مدة الدراسة وبلغ ترتيب العراق في العام (2020) (160) وبدرجة فساد (18) وهي تعني ان الفساد كبير في البلد إذ لم يصل في احسن الأحوال الى درجة أكثر من (20) وهذه الدرجات تبين ان اعلاها والبالغ (100) درجة خالي من الفساد، وقد بلغ مؤشر العراق في العام (2023) (24) من اصل (100) نقطة إذ احتل المرتبة (169) من بين (180) دولة يشملها مؤشر مدركات الفساد، وهذا اشالتراجع له اثر بالغ الاهمية في تعميق اثار الهشاشة من خلال ضعف سيادة القانون وضعف المسائلة وانتشار الرشوة وارتفاع عدد المشاريع الوهمية التي تقدر نسبتها (40%) من اجمالي المشاريع الممولة من الحكومة، وسبب ذلك هدر في المال العام وتأخر عملية التنمية الاقتصادية وفقدان الثقة بالحكومات. ويلاحظ من مؤشر الدول الهشة ان العراق من بين (104) دولة في العام (2020) حصل على درجة (4) إذ تم تصنيف العراق من ضمن الدول ذات الهشاشة العالية واحتل مرتبته الـ (12) من (178) دولة شملها تقييم مهد صندوق السلام في العام 2022<sup>9</sup>.

#### رابعاً: عمق الهشاشة والاستدامة المالية

أن عملية اعادة هيكلة الديون التي قام بها العراق بعد عام (2004) بأبتاع نهج صندوق النقد الدولي ويسمى "منهج ايفيان" فقد تم استخدام تحليل قياسي شامل للدين الحكومي العراقي الذي بلغ (160) مليار دولار عام (2003) وتم خصمه بنسبة (80%) وهذه المعالجة هي تاريخية و اخر دفعة ستكون بحلول عام (2028) تم جدولتها للمدة (2011-2028) من خلال:

1. رسملة الفوائد للمدة (2005-2010).
2. تسديد المتبقي لغاية (2028) من خلال (34) قسط بدأ الاول منه عام (2011).

أن انخفاض قدرة الاقتصاد العراقي العراق على تحمل الديون اي تحقيق نسب مقبولة من الاستدامة المالية او اجراء تحليل (DSA) بدون القطاع النفطي أحد اهم اسباب هشاشة الموازنة العامة، فاستنزاف موارد العراق عن طريق العجز المتزايد يضع الاقتصاد امام خطر حقيقي يواجه الاحتياطات الاجنبية عن طريق الاستيرادات الممولة بالدولار بضغط الانفاق الحكومي غير المنتج الذي ينمو بأريحية بسبب ارتفاع اسعار النفط والعجز بواسطة الدين الداخلي، فقد اقترب هذا الدين حاجز (74) ترليون دينار مما عمق من هيمنة المالية العامة على السلطة النقدية عن طريق خصم حوالات وسندات المالية العامة.

كما يواجه الاقتصاد العراقي الدين المعلق "البغيض" والذي يبلغ (40.400) مليار دولار والذي ينبغي شطبه او تسويته حسب شروط نادي باريس وأغلبه لدول عربية وغير عربية مثل (مصر، الاردن، باكستان، بولندا، السودان، تركيا، السعودية، قطر، الكويت، الامارات) وهذه ورقة ممكن استخدامها سياسياً في اي وقت، الا انه يعد دين غير حقيقي تم تضخيمه واقراضه للنظام البائد واستخدامه في الحروب العسكرية.

وعند تحليل مؤشرات الاستدامة المالية التي تؤكد مدى هشاشة المالية العامة في ظل تقلب أسعار النفط العالمية في الموازنة الثلاثية على اعتبار انها أعلى حجم من حيث القيمة خلال مدة الدراسة، فقد بلغ مؤشر الدين/الناتج (25%) (مع النفط دون الدين المعلق)، اما مؤشر الدين/الناتج بعد اضافة الديون المعلقة بتطبيق منهجية صندوق النقد (منهج ايفيان) فقد بلغ (28%)، ومؤشر ملاءة السياسة المالية من خلال الدين الى الايرادات النفطية فقد بلغ (70%)، ومؤشر ملاءة السياسة المالية بدون الايرادات النفطية فقد بلغ مستويات خطيرة بنحو (500%)، أما خدمة الدين الى الايرادات فقد اكد على ضعف اداء السياسة المالية إذ بلغ (15%)، ومؤشر خدمة الدين الى النفقات العامة بلغ (21%) وهو ما يؤكد على مزاحة الاستثمارات في القطاع الخاص من خلال ارتفاع حجم الدين الحكومي وخدمته بسبب تضخم الانفاق الجاري، فضلاً عن خطورة مؤشر الدين الى الاحتياطات الاجنبية التي تحافظ على قيمة العملة المحلية

<sup>7</sup> قانون الإدارة المالية العراقية رقم (6) 2019.

<sup>8</sup> مجموعة البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة (مذكرة اقتصادية حول التوزيع والنمو الاقتصادي في العراق)، 2020، ص.4.

<sup>9</sup> Fragile States Index Annual Report 2023 ,www.fragilestatesindex.org/wp-content/uploads

فقد بلغ نحو (63%)، أما مؤشر مؤشر الدين/الناتج بدون القطاع النفطي فقد بلغ (93%)، ومؤشر العجز الأولي/الناتج (نظرة مستقبلية لموازنة 2024 نسبة استدامة بدون النفط مؤشر خطير جداً) فقد بلغ (76%) ومؤشر العجز الأولي/الناتج مع النفط بلغ (23%) وهو ما يعكس خطورة انخفاض أسعار النفط فضلاً عن تأكيد قانون الإدارة المالية العراقي بأن لا يتجاوز ما نسبته (5%)، أما مؤشر الاستدامة الخارجية من خلال الدين الى الصادرات فقد بلغ (52%)\*.

**الجدول (3): الاستدامة والهشاشة في الموازنة العامة 2024 (مليون دينار)**

ت	المؤشر	قيمة المؤشر	% من GDP	ت	المؤشر	قيمة المؤشر	% من GDP
1	النفقات العامة	211,861,312	60	3	الإيرادات العامة	147,836,655	42
أ	النفقات الجارية	156,843,496	44	أ	الإيرادات النفطية	120,496,002	34
ب	النفقات الاستثمارية	55,017,815	15	ب	الإيرادات غير النفطية	27,340,653	7
-	نفقات رأسمالية	1,643,035	-	-	الضرائب على الدخل	6,431,804	0.5
-	الاستثمارية + البرنامج الحكومي	40,571,470	-	-	الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	2,014,192	0.5
-	الاستثمار بالقروض الاجنبية	5,725,460	-	-	الرسوم	6,801,930	1.7
-	المشاريع الممولة من حساب الاستثمار	7,059,650	-	-	ارباح الموازنة من القطاع العام	2,275,000	0.5
-	الاستثمار من خلال مصرف TBI	18,200,000	-	-	الإيرادات التحويلية	1,485,175	0.4
2	اجمالي العجز المخطط	64,024,665	18	-	الإيرادات الأخرى	8,083,402	2.2
<b>انعكاس مؤشرات الاستدامة على الهشاشة المالية</b>							
	الدين / GDP دون المعلق	%25			ملاءة السياسة المالية مع النفط	%70	
	الدين / GDP مع المعلق (منهج ليفيان)	%28			ملاءة السياسة المالية بدون النفط	%500	
	الدين / GDP بدون النفط	%82			الدين / الاحتياطيات	%63	
	أداء السياسة المالية / GDP	%15			العجز الأولي / GDP بدون النفط	%76	
	خدمة الدين / النفقات	%21			العجز الأولي / GDP مع النفط	%23	

**المصدر: الجدول والمؤشرات من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية دائرة الموازنة العامة 2024.**

**المطلب الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الهشاشة المالية في العراق**

**أولاً: تأثير أسعار النفط على مؤشرات الهشاشة المالية في العراق**

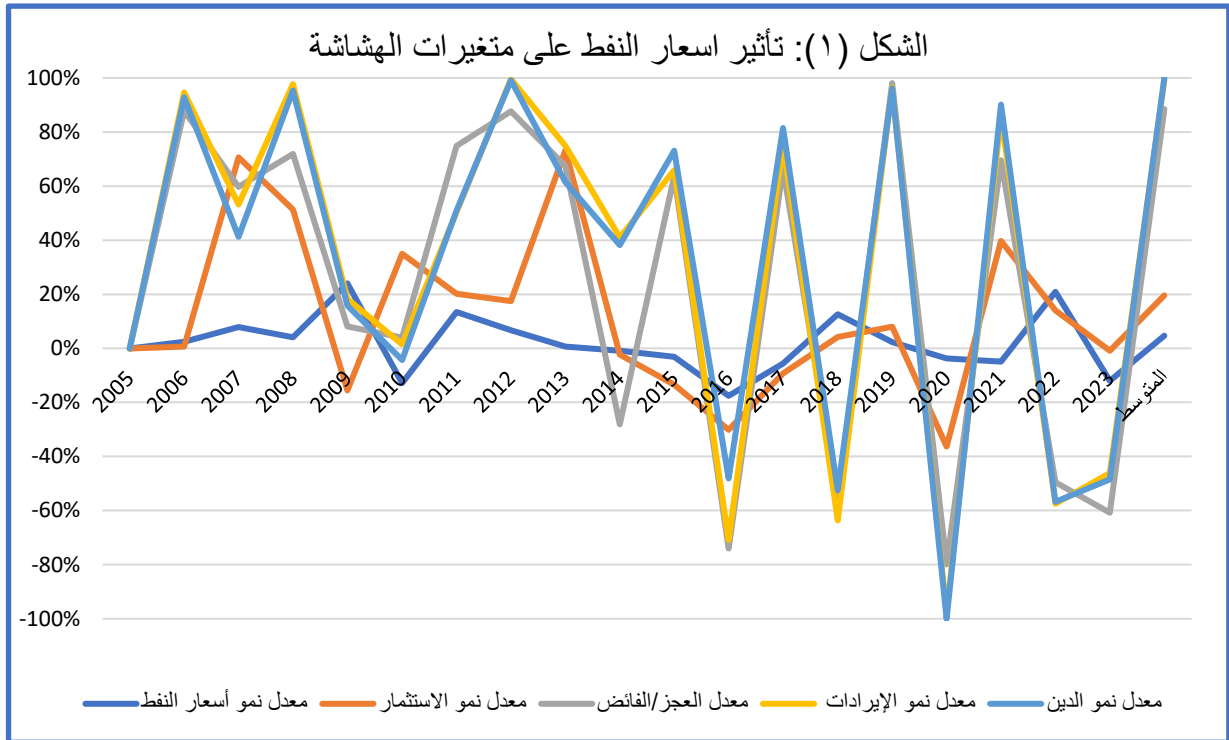
يلاحظ من الجدول (4) تقلبات أسعار النفط اثرت بشكل كبير على مؤشرات الهشاشة المالية، وأبرزها نصيب الفرد من الناتج المحلي والاستثمار الحكومي والعجز فضلاً عن التأثير الكبير على الإيرادات غير النفطية من خلال إثر الريعية الاقتصادية وضعف النظام الضريبي، ويلاحظ أن الاستجابة ضعيفة للاستثمار الحكومي عندما ترتفع أسعار النفط نتيجة توجيه الزيادة الى الانفاق الجاري من جهة وضعف تنفيذ بنود الموازنة العامة وارتفاع حجم الفساد المالي والإداري في المشاريع الحكومي من جهة أخرى، ويلاحظ من الجدول (4) ان أعلى ارتفاع للأسعار كان في العامين (2012 و 2013) بنحو (\$111) على التوالي وهو ما يقابل ضعف الإيرادات الضريبية بشكل كبير جداً إذ بلغت على التوالي نحو (6,2) و (2,7) ترليون دينار، وهذا ما انعكس أيضاً على الاستثمار الحكومي إذ في العام (2013) بلغ أعلى معدل خلال مدة الدراسة للأنفاق الاستثماري بنحو (40) ترليون دينار، وأن اقل معدل للاستثمار والإيرادات غير النفطية كان في العام (2006) إذ بلغ (5,2) ترليون وبلغ المعدل السنوي لأسعار النفط (\$54) لكل برميل نفطي، وبالنسبة للإيرادات غير النفطية بلغت اقل قيمة لها في العام (2005) بأقل من ترليون دينار (981,0) وبلغ معدل سعر النفط السنوي (\$38)، وهكذا بقيت مؤشرات الهشاشة ارتبطت بشكل كبير بأسعار النفط سواء نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي او العجز والدين الحكومي، والنماذج القياسية ستعطي صورة أكثر وضوحاً للمشكلة مدار هذه الدراسة.

سنركز في قياس الهشاشة على القطاع المالي أكثر، مع إشارات لبقية القطاعات الأخرى، إذ سيكون المتغير المؤثر في مؤشرات الهشاشة المالية هو تغيرات أسعار النفط نظراً للاعتماد الكبير عليه في الاقتصاد العراقي وأثره السلبي على بقية القطاعات بسبب آثار المرض الهولندي الذ أصاب معظم هذه القطاعات، ومنها الناتج المحلي الإجمالي وتشويه معدل نصيب الفرد منه، الاستثمار الحكومي، العجز في الموازنة، الإيرادات الضريبية، والدين الحكومي.

نصيب الفرد منه، الاستثمار الحكومي، العجز في الموازنة، الإيرادات الضريبية، والدين الحكومي.

\* البيانات التي اعتمدها الباحثين في استخراج المؤشرات تم الحصول عليها من البنك الدولي، البيانات المفتوحة من الرابط التالي:

<https://data.albankaldawli.org/country>.





الجدول (4): إثر أسعار النفط على الهشاشة المالية في العراق 2005-2023 (مليون دينار)

معدل النمو	الدين الحكومي	معدل النمو	الإيرادات غير النفطية	معدل النمو	العجز/الفائض الحكومي	معدل النمو	الاستثمار الحكومي	نصيب الفرد من GDP م دينار		معدل النمو	أسعار النفط	المؤشر السنوي
	102,670,970		981,790		872,000		3,765,000	29.48%	2296800		38.26	2005
-30.78%	71,066,600	118.73%	2,147,501	1512.50%	14,061,000	-31.58%	2,576,000	37.55%	2973960	42.63%	54.57	2006
-29.50%	50,101,500	-16.13%	1,801,205	-27.11%	10,249,000	155.75%	6,588,000	45.34%	4090680	19.41%	65.16	2007
-6.28%	46,953,320	69.42%	3,051,598	55.47%	15,934,000	127.32%	14,976,000	-18.16%	5945280	11.17%	72.44	2008
-3.50%	45,310,920	14.40%	3,491,177	33.29%	21,238,000	-55.76%	6,626,000	20.18%	4865520	33.82%	96.94	2009
-16.44%	37,861,230	-6.77%	3,254,896	-87.40%	2,677,000	134.73%	15,553,000	29.48%	5847600	-36.31%	61.74	2010
1.35%	38,371,500	-52.80%	1,536,278	117.63%	5,826,000	14.65%	17,832,000	12.22%	7571520	28.94%	79.61	2011
-2.51%	37,409,700	71.19%	2,630,000	421.09%	30,358,776	64.59%	29,350,000	2.72%	8496840	39.76%	111.26	2012
-6.95%	34,810,840	3.88%	2,732,061	-3.02%	29,442,000	37.58%	40,380,000	-6.00%	8727840	0.33%	111.63	2013
-8.32%	31,913,400	204.35%	8,315,000	-76.34%	6,967,000	-4.03%	38,752,000	-28.95%	8203800	-2.75%	108.56	2014
20.18%	38,352,500	6.13%	8,825,000	213.35%	21,831,000	-28.32%	27,777,000	-2.51%	5829120	-8.83%	98.97	2015
60.76%	61,654,000	8.82%	9,603,270	-117.99%	-3,928,000	-33.73%	18,408,000	9.76%	5682600	-47.14%	52.32	2016
17.16%	72,233,000	26.58%	12,156,000	222.24%	-12,657,730	-10.56%	16,464,000	18.54%	6237000	-16.59%	43.64	2017
21.16%	87,519,200	-13.57%	10,507,000	-115.26%	1,932,000	-16.06%	13,820,000	0.36%	7393320	24.04%	54.13	2018
-5.62%	82,603,699	-20.62%	8,340,600	1230.07%	25,697,000	76.72%	24,422,600	-24.37%	7419720	31.79%	71.34	2019
-5.23%	78,279,848	-48.26%	4,315,169	-116.18%	-4,156,528	-86.86%	3,208,905	12.21%	5611320	-9.87%	64.3	2020
30.23%	101,945,750	114.94%	9,274,924	209.94%	-12,882,754	315.19%	13,322,974	24.47%	6296400	-34.74%	41.96	2021
4.83%	106,866,280	-55.12%	4,162,763	-441.88%	44,043,640	-47.82%	6,951,845	8.92%	7836840	145.47%	103	2022
-4.63%	101,913,288	28.26%	5,339,331	-115.34%	-6,754,370	21.35%	8,436,159	-100.00%	8536040	-23.14%	79.17	2023
1.99%		25.19%		161.95%		35.18%		3.75%		11.00%		المتوسط

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات متوسط نصيب الفرد تم الاعتماد على البنك الدولي البيانات المفتوحة.
- بيانات الموازنة العامة، تم الاعتماد على وزارة المالية التقارير المالية، دائرة الموازنة، البيانات الختامية، دائرة المحاسبة.
- بيانات الدين العام، تم الاعتماد على وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الداخلي والخارجي.
- تم اعتماد مؤشر سعر الصرف التقديري لاستخراج قيمة نصيب الفرد من الناتج بالدينار على اساس 1320.
- ارتفاع الفائض في سنة 2022 كان بسبب عدم اقرار الموازنة واعتمادها على قانون الادارة المالية رقم 6 لسنة 2019 من خلال الالتزام بالفقرة 13 منه بنسبة الصرف 12\1 من اجمالي النفقات الفعلية في الموازنة العامة للسنة السابقة، علماً ان مجلس النواب اقر في نفس السنة القانون الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم 2 لسنة 2022 والبالغ 25 ترليون دينار لازالت بعض مشاريعه مستمرة لغاية العام 2024.
- ملاحظة الدين العام 2022-2023 تم الاعتماد على بيان الحكومة العراقية بتاريخ 9 ابريل 2024 بخصوص تخفيض الدين الخارجي اضافة الى بيانات الدين الداخلي الرسمية والبالغة (70) ترليون وكذلك بيانات الدين المعلق بعد اجراء عملية خصم قيمته الحالية وفق منهجية ايفيان في صندوق النقد ونادي باريس وخصمه بنسبة 80%.

ثانياً: بناء النموذج القياسي:

لقياس تأثير تقلبات اسعار النفط على الهشاشة المالية في العراق سيتم تقدير خمسة نماذج انحدار بسيط توضح العلاقة بين اسعار النفط كمتغير مستقل وحيد ومؤشرات اقتصادية ومالية مختارة كمتغيرات تابعة وهي (حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والاستثمار الحكومي والايرادات غير النفطية والدين الحكومي الداخلي عجز الموازنة) بالاعتماد على بيانات ربعية للمدة (2005-2023) علماً ان وحدة قياس اسعار النفط هي (دولاراً أمريكياً لكل برميل) اما قيمة المؤشرات الاقتصادية والمالية فكانت بالمليار دينار عراقي وبالنسبة لاختيار نموذج الانحدار البسيط كونه يحقق هدف البحث وهو قياس اثر تقلبات اسعار النفط على مؤشرات الهشاشة فضلاً عن كونه المتغير المستقل الوحيد وجميع مؤشرات الهشاشة هي متغيرات تابعة وسيتم تقدير هذه النماذج الخمس وفقاً للمعادلات التالية:

$$GDP_{PR} = a + b_1OP + e_1 \dots \dots (1)$$

$$GI = a + b_2OP + e_2 \dots \dots \dots (2)$$

$$ID = a + b_3OP + e_3 \dots \dots \dots (3)$$

$$Rnon = a + b_4OP + e_4 \dots \dots (4)$$

$$S\&D = a + b_5OP + e_5 \dots \dots \dots (5)$$

حيث ان:

$Op$ : متغير مستقل يمثل اسعار النفط العالمية.

$GDP_{pr}$ : متغير تابع يمثل حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدينار العراقي.

$GI$ : متغير تابع يمثل الاستثمار الحكومي.

$ID$ : متغير تابع يمثل الدين الداخلي.

$Rnon$ : متغير تابع يمثل الايرادات غير النفطية.

$S\&D$ : متغير تابع يمثل العجز والفائض الحكومي.

$b_1, b_2, b_3, b_4, b_5$ : درجات المرونة.

$e$ : حد الخطأ العشوائي.

تم اختبار سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات بالاعتماد على اختبار دكي فولر الموسع\*\* وبينت النتائج ان جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الاول ما عدا متغير العجز والفائض الحكومي فقد استقر عند المستوى والجدول (5) يبين نتائج اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة:

الجدول (5) نتائج اختبارات السكون

ADF	المستوى			الفرق الأول			القرار
	.Level 1(0) Prob			.drf. 1(1) Prob 1			
المتغير	حد ثابت	ثابت + متجه	بدون ثابت	حد ثابت	ثابت + متجه	بدون ثابت	
$Op$	0.003	0.117	0.44	0.00	0.00	0.00	I(1)
$GDP_{pr}$	0.12	0.25	0.74	0.002	0.01	0.00	I(1)

\*\* في الإحصاء والاقتصاد القياسي، يستعمل اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) للكشف عن سكون السلاسل الزمنية من خلال اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة وبالاعتماد على القيمة الاحتمالية (P-value) او من خلال مقارنة قيمة (t-statistic) المحتسبة مع قيمتها الجدولية ويتم ذلك الاختبار بوجود حد ثابت، وبوجود حد ثابت واتجاه، وبدون حد ثابت واتجاه عند مستويات معنوية 1% و 5% و 10%.

GI	0.25	0.60	0.36	0.04	0.10	0.00	I(1)
ID	0.94	0.46	0.92	0.00	0.00	0.00	I(1)
Rnon	0.44	0.43	0.54	0.02	0.43	0.01	I(1)
S&D	0.00	0.00	0.00	-	-	-	I(0)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

بعد اكمال اختبارات السكون تم تقدير نماذج الانحدار البسيط الخمسة التي تم الاشارة اليها في المعادلات السابقة وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لمعرفة درجة الاستجابة التي تبديها المتغيرات الاقتصادية والمالية الخمسة للتغيرات في أسعار النفط العالمي لتشخيص درجة الهشاشة الاقتصادية والمالية في العراق بالاعتماد على برنامج Eviews12 تم الحصول على النتائج الآتية:

النموذج الاول: تأثير التقلبات في اسعار النفط العالمية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

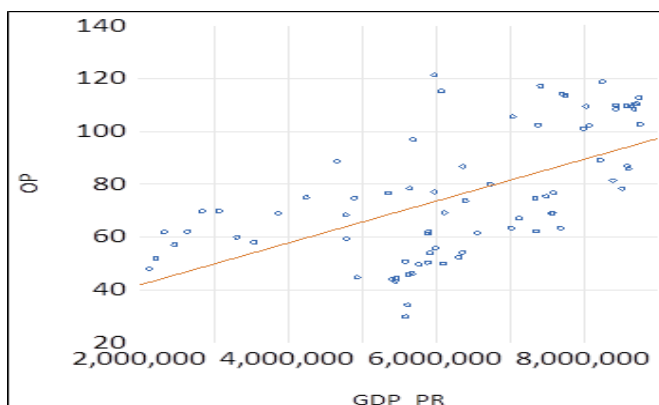
$$GDP_{pr} = 70407 + 12680 OP + 12796 OP_{-1} + 7639 OP_{-2} + 5184 OP_{-3}$$

P- value 0.001      0.00      0.002      0.004      0.062

R- squared= 0.55 ، F-statistic = 20.86 prop F-statistic= 0.000

توضح نتائج التقدير عند مستوى معنوية (5%) ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط العالمية وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اذ ان كل ارتفاع في اسعار النفط العالمية بمقدار دولار واحد خلال فصل من السنة يؤدي الى ارتفاع حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (12680) دينار خلال نفس الفترة وبمقدار (12796) وهناك فترات تباطؤ في كل استجابة خصوصاً بالنسبة للسياسة المالية أي ان كل ارتفاع في أسعار النفط على سبيل المثال في الربع الأول من السنة سينتقل اثره الى نصيب الفرد خلال الربع الأول من السنة ذاتها. اذا ارتفعت الاسعار بالفصل السابق وبمقدار (7639) دينار اذا ارتفعت الاسعار بمقدار دولار قبل نصف عام وبمقدار (5184) اذا ارتفعت الاسعار بمقدار دولار واحد قبل ثلاث فصول من السنة ويمكن تفسير ذلك ان حصة

الشكل 1: العلاقة بين أسعار النفط وحصة الفرد من الناتج



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على

الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تتأثر بشكل كبير بحجم الناتج المحلي الاجمالي المعتمد بنسبة تتجاوز (66%) على النفط بالنتيجة ارتفاع قيمة هذا الناتج نتيجة ارتفاع اسعار النفط سينعكس بالنتيجة على حصة الفرد لكن يلاحظ ايضاً ان هذه الحصة من الناتج تتناقص تدريجياً مع طول مدة ارتفاع الاسعار بمعنى انها تتأثر بداية بشكل كبير ثم تتناقص تدريجياً وتؤكد هذه النتيجة عمق الاعتماد على النفط وعدم استثمار الاموال المتحققة في استثمارات مولدة للدخل اذ بمجرد تقادم فترة ارتفاع السعر يتناقص الناتج المحلي تدريجياً نتيجة اعتماده عليه اولاً والارتفاع المستمر في عدد السكان ثانياً وهذا ما يؤكد علاقة الهشاشة بالربعية الاقتصادية والمالية نتيجة تقلبات اسعار النفط.

وبينت نتائج النموذج المقدر ان اسعار النفط تفسر (55%) من التغيرات في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة تقريباً وهي مقارنة لمساهمة النفط في الناتج المحلي

الاجمالي اما المتغيرات الأخرى فتفسر (45%) ولعل أبرزها عدد السكان ومعدلات النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما اثبتت القيمة الاحتمالية prop F-statistic وهي اقل من (5%) معنوية النموذج وأثبتت اختبارات الدرجة الثانية (اختبار الارتباط الذاتي واختبار اختلاف التباين) وان النموذج لا يعاني من مشاكل على مستوى البواقي المقدر.

النموذج الثاني: تأثير التقلبات في اسعار النفط العالمية على الاستثمارات الحكومية

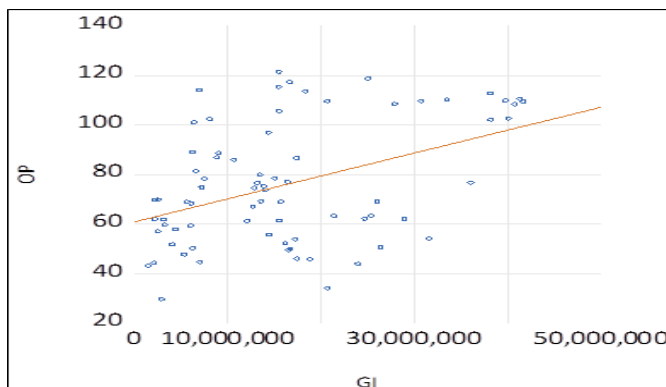
$$GI = 40015 + 62005 OP$$

P- value 0.91      0.04

R- squared= 0.05 ، F-statistic = 3.98 prop F-statistic= 0.04

توضح نتائج التقدير عند مستوى معنوية (5%) ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط العالمية، وحجم الاستثمار الحكومي اذ ان

الشكل 2: العلاقة بين أسعار النفط الاستثمارات الحكومية



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على

النموذج الثالث: تأثير التقلبات في اسعار النفط العالمية على الدين الحكومي الداخلي:

ID = 851494 - 3113 OP

P- value 0.009 0.90

R- squared= 0.0009 ، F-statistic = 3.98 prop F-statistic= 0.04

تم تناول الدين الداخلي لسببين: الاول توفر بياناته الربعية من جهة، وارتفاعه بشكل كبير من جهة أخرى بسبب سهولة استخدامه

كأداة لتمويل الانفاق الجاري وخصم قيمته لدى البنك المركزي اذ يشكل ما يقارب (70%) من اجمالي الدين، اما السبب الثاني يتمثل في حقيقة أن الدين الخارجي السابق والمترتب على العراق تم تسديده عبر آلية نادي باريس وتطبيق منهجية "أيفيان" لدى صندوق النقد الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن اغلب مبالغ الدين الخارجي الذي يشكل (30%) من اجمالي الدين تم استثمارها في مشاريع البنى التحتية كما تبينه قوانين الموازنة العامة ومنها الموازنة الثلاثية، الا أن ذلك ليس شرطاً كافياً لإنتاجية هذه الدين وأنما وجود معدلات مرتفعة من الفساد عبر مؤشر مدركاته يوضح مدى خطورته وخطورة ادوات السياسة المالية والهدر بالمال العام عبر مؤسسات الدولة بالكامل.

وتوضح نتائج التقدير عند مستوى معنوية (5%) ان هناك علاقة عكسية ضعيفة وغير معنوية احصائياً بين اسعار النفط العالمية، وحجم الدين الحكومي الداخلي اذ ان كل ارتفاع في اسعار النفط العالمية بمقدار دولار واحد خلال فصل من السنة يؤدي الى تخفيض حجم الدين الداخلي بمقدار (3.113) مليار دينار عراقي فقط بمعنى ان الدين الداخلي بالعادة يكون دين غير موجه ويتم بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي عبر السوق الثانوي

وعمليات الخصم عند استحقاق الحوالات للجهة المالكة وتستخدم هذه الحوالات وسندات الخزينة لأغراض تيسير أمور المؤسسات الحكومية بغض النظر عن ادوات الدين بالنسبة للسياسة المالية او النقدية لتحريك الاقتصاد، و بينت نتائج النموذج المقدر ان اسعار النفط لا تفسر بشكل مباشر التغيرات في الدين الحكومي الداخلي وهذا ينسجم مع واقع التحليل المالي للموازنة العامة بسبب سوء تقدير وتنفيذ خطط الموازنة العامة خلال طول مدة الدراسة، لأن سندات الدين الداخلي تطرح في بداية السنة المالية عبر تضخيم حجم الانفاق والعجز ومحدودية الإيرادات ويتم تسويق حوالات وسندات الخزينة في السوق الثانوي التابع للبنك المركزي وبإشرافه أذ تقدم المصارف عروضها بشأن شراءها ومن ثم تخصم لدى البنك المركزي في الزمن المثبت على السند خلال السنة المالية ومن ثمة في نفس الفترة ترتفع اسعار النفط بمعدلات معينة خلال السنة المالية وتحقق الموازنة الفائض يسمى في السنة اللاحقة الرصيد المدور

\*بافتراض ان حجم الصادرات 3250000 برميل يومياً خلال 90 يوم من السنة (الفصل الواحد) فان الارتفاع بمقدار دولار واحد يحقق 29250000 دولار مضرراً بسعر الصرف الرسمي 1132 ليحقق 33111000000 بالنتيجة فان 62 مليار تشكل تقريباً 19% من ما ينفق على الاستثمار.

وهكذا بقية السنوات، لذلك قد تكون العلاقة ضعيفة لهذا السبب لان البنك المركزي يخصم الحوالات بغض النظر عن ارتفاع او انخفاض اسعار النفط ومن ثم يثبت الدين على وزارة المالية لصالح البنك المركزي والذي بلغ (49) ترليون لغاية العام 2024 .  
النموذج الرابع: تأثير التقلبات في اسعار النفط العالمية على الإيرادات غير النفطية

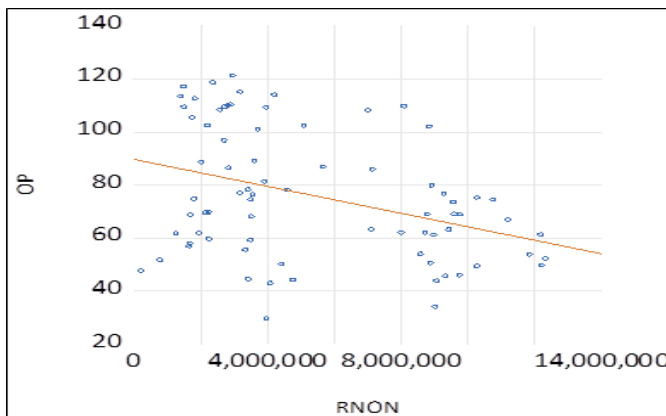
$$R_{non} = 91499 + 2194 OP$$

$$P\text{-value } 0.42 \quad 0.81 \quad R\text{-squared} = 0.0009$$

توضح نتائج التقدير عند مستوى معنوية (5%) ان هناك علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية احصائياً بين اسعار النفط العالمية، وحجم الإيرادات غير النفطية اذ ان كل ارتفاع في اسعار النفط العالمية بمقدار دولار واحد خلال فصل من السنة يؤدي الى ارتفاع

حجم هذه الإيرادات بمقدار (2.194) مليار دينار عراقي فقط بمعنى ان هذه الإيرادات لا تتأثر كثيراً بتغيرات أسعار النفط بسبب غياب السياسة الضريبية الفاعلة او نظام رسوم واضحة فضلاً عن تغلغ الفساد في اغلب مصادر تحصيل هذه الإيرادات جعلها تابعة لهذه العوامل بينت نتائج النموذج المقدر ان اسعار النفط لا تفسر شيء يذكر من التغيرات في هذه الإيرادات، ان القطاعات الاقتصادية (الصناعي والزراعي) ضمن الناتج المحلي الاجمالي لا يشكل نسبة كبيرة منه، وحتى هذه القطاعات تعتمد على اسعار النفط فالإيرادات غير النفطية ترتبط بشكل غير مباشر مع هذه القطاعات، وجباية هذه الإيرادات يعتمد على الانتاجية الحقيقية لهذه القطاعات الاقتصادية، ولان الإيرادات غير النفطية مستقرة وان اعلى نسبة منها الرسوم والضرائب فهي تستقطع بصورة مستقرة من الدخل والثروات والسلع والخدمات المستوردة وهي ثابتة تقريباً لا تتأثر كثيراً بأسعار النفط الا في حالة انتقال الاقتصاد الى الانتاج الحقيقي وتقليل نسبة الاعتماد النفطي ضمن الناتج المحلي.

الشكل 4: العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات غير النفطية



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على

النموذج الخامس: تأثير التقلبات في اسعار النفط العالمية على العجز والفائض الحكومي

$$S\&D = 9859457 - 316680 OP$$

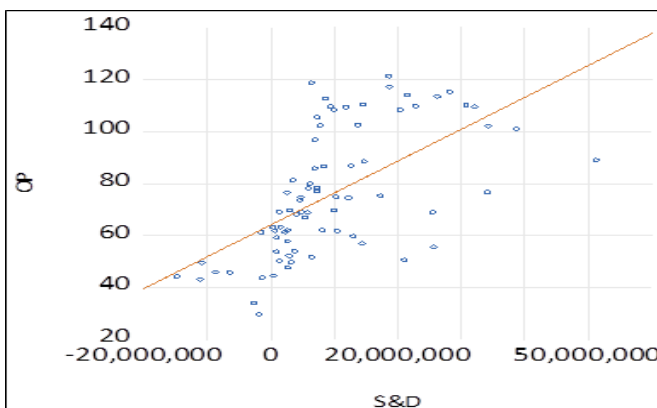
$$P\text{-value } 0.00 \quad 0.005$$

$$R\text{-squared} = 0.10 \quad F\text{-statistic} = 8.24$$

$$prop F\text{-statistic} = 0.005$$

توضح نتائج التقدير عند مستوى معنوية (5%) ان هناك علاقة عكسية بين اسعار النفط العالمية، وحجم العجز الحكومي اذ ان كل ارتفاع في اسعار النفط العالمية بمقدار دولار واحد خلال فصل من السنة يؤدي الى انخفاض العجز بمقدار (316.680) مليار دينار عراقي وهذه النتيجة مطابقة لسياسة الحكومة في الاعتماد على النفط كمصدر أساسي في تمويل الانفاق العام.

الشكل 5: العلاقة بين أسعار النفط والعجز والفائض الحكومي



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

بينت نتائج النموذج المقدر ان اسعار النفط تفسر (10%) من التغيرات في العجز الحكومي ولعل غياب سياسة اقتصادية واضحة لتنمية الاقتصاد غيب بدوره سياسة مالية موجهة نحو النهوض به مما جعل من النفقات والإيرادات مجرد عملية توازن حسابي لتغطية النفقات الضرورية مثل الرواتب والتمتقي ينفق اما في الجوانب التشغيلية الأخرى او في مشاريع استثمارية متلكنة، كما اثبتت القيمة الاحتمالية  $prop F\text{-statistic}$  وهي اقل من (5%) معنوية النموذج وأثبتت اختبارات الدرجة الثانية (اختبار الارتباط الذاتي واختبار اختلاف التباين) وان النموذج لا يعاني من مشاكل على مستوى البواقي المقدر.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. يعاني العراق من هشاشة الاقتصاد والمالية العامة وان الاقتصاد العراقي لا يستطيع تحقيق الاستدامة المالية في أوقات الصدمات المالية والنقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.



2. لازالت رؤية موازنة البنود هي المسيطرة على السياسة المالية خلال مدة الدراسة وحتى منهاج الحكومة الجديد للموازنة الثلاثية (2023-2024-2025) لا تزال الرؤية بعيدة عن الإصلاح الحقيقي للهشاشة
3. ارتفاع مستوى الهشاشة في اغلب مؤشرات الاقتصاد العراقي، فالنتائج المحلي الاجمالي المستمد قوته من القطاع النفطي بلغ (274) مليار دولار ويشكل بحدود (65%) من الاجمالي وهذا مؤشر هشاشة خطير على باقي القطاعات الاقتصادية.
4. أن انخفاض قدرة الاقتصاد العراقي على تحمل الديون واستسهال الاقتراض وعدم تحقيق نسب مقبولة من الاستدامة المالية او اجراء تحليل (DSA) بدون القطاع النفطي أحد اهم اسباب هشاشة الموازنة العامة.
5. ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط العالمية وحصّة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اذ ان كل ارتفاع في اسعار النفط العالمية بمقدار دولار واحد خلال فصل من السنة يؤدي الى ارتفاع حصّة الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (12680) دينار و ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط العالمية، وحجم الاستثمار الحكومي اذ ان كل ارتفاع في اسعار النفط العالمية بمقدار دولار واحد خلال فصل من السنة يؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار بمقدار (62).
6. هناك علاقة عكسية ضعيفة بين اسعار النفط والدين الداخلي ان كل ارتفاع في اسعار النفط العالمية بمقدار دولار واحد خلال فصل من السنة يؤدي الى تخفيض حجم الدين الداخلي بمقدار (3.113) مليار دينار عراقي. وهناك علاقة طردية ضعيفة بين اسعار النفط العالمية، وحجم الإيرادات غير النفطية اذ ان كل ارتفاع في اسعار النفط العالمية بمقدار دولار واحد خلال فصل من السنة يؤدي الى ارتفاع حجم هذه الإيرادات بمقدار (2.194) مليار دينار عراقي.
7. هناك علاقة عكسية بين اسعار النفط العالمية، وحجم العجز الحكومي اذ ان كل ارتفاع في اسعار النفط العالمية بمقدار دولار واحد خلال فصل من السنة يؤدي الى انخفاض العجز بمقدار (316.680) مليار دينار، بافتراض ثبات الصادرات النفطية.

#### ثانياً: التوصيات:

- 1- ضرورة وضع خطة استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد باستنهاض القطاعات المنتجة الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة على ان تعضد هذه الخطة بإجراءات وممارسات حقيقية توزع الأدوار فيها بين القطاعين العام والخاص.
- 2- تنويع مصادر الإيرادات الأخرى وضبط النفقات لتخفيف ضغط الانفاق والدين على الإيرادات العامة واستخدام الموارد المالية المتأتية من انتاج وتصدير النفط الخام في مجالات تدر إيرادات مالية أخرى كالاستثمار في المعادن والغاز والموارد الطبيعية.
- 3- ضبط إيقاع الموازنة العامة والتركيز على القطاعات المنتجة غير النفطية بشكل غير متوازن وتطبيق تحليلات التكلفة والعائد على جميع مشاريع القطاع العام بما فيها القطاعات الخدمية ويكون البرنامج ملزم بالنسبة للحكومة ويحاسبها مجلس النواب على الإخفاق والأخير يحاسبه المجتمع على عدم محاسبته لهدر المال العام عن طريق صناديق الاقتراع.
- 4- ضبط السياستين المالية والنقدية باتجاه تحقيق اهداف اقتصادية من خلال تفعيل دور المصارف الحكومية في جذب المدخرات وتحفيز الاستثمارات وتفعيل دور الأسواق المالية الخاصة بتداول الأسهم والسندات من خلال تقديم ضمانات ودعم مؤسسات وشركات ذات قدرة على تحقيق الأرباح.
- 5- التحول نحو نموذج النمو غير المتوازن في الانفاق على المشاريع الاستثمارية والبدء بالتدرج لتحقيق معدلات نمو اقتصادي على المستوى الجزئي لعدم وجود إمكانية مالية للانفاق على كافة المشاريع.

#### المصادر:

#### أولاً: باللغة العربية

- 1- مجموعة البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة (مذكرة اقتصادية حول التوزيع والنمو الاقتصادي في العراق)، 2020، ص4.
- 2- المنهاج الوزاري للحكومة العراقية تشرين الأول 2022.
- 3- قانون الإدارة المالية العراقي رقم 6 لسنة 2019.
- 4- وزارة المالية دوائر الموازنة والمحاسبة والدين العام.
- 5- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والتخطيط.
- 6- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، موقع البيانات المفتوحة.

#### ثانياً: الأجنبية

#### A. Articles:

- 1- (Fragile States Index Annual Report 2022).
- 2- Gelbard, Mr Enrique, Et Al. Building Resilience In Sub-Saharan Africa's Fragile States. International Monetary Fund, 2015.
- 3- Besley, T., & Mueller, H. (2021). Fiscal Capacity And State Fragility. Macroeconomic Policy In Fragile States.
- 4- Open Budget Survey, 7th Edition, 2019.
- 5- Corruption Perceptions Index, 2019.
- 6- Fragile States Index Annual Report 2023 , Www.Fragilestatesindex.Org/Wp-Content/Uploads.